التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز

د. نوري منيرة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
د. بوسعد زكية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع التكامل الإقتصادي المغاربي من خلال حدود ما تم إنجازه في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة والتي بقدر توافرها ستدعم التكامل الاقتصادي في المنطقة وتخفف من العقبات التي تحول دون قيامه، ثم تستعرض الدراسة التكلفة الإقتصادية لعدم إنجاز تكامل إقتصادي مغاربي. وقد خلصت إلى أنه على الرغم من الإمكانيات المتوفرة إلا أن حصيلة 27 عاما من الإنجازات تبقى ضئيلة وبعيدة جدا عن طموحات شعوب المنطقة، وتتمثل تكلفة اللامغرب في ضياع 3 نقاط كمعدل إضافي من الناتج الداخلي الإجمالي سنويا.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاتحاد المغاربي.

Résumé

L’objet de cette étude consiste à mettre en lumière la réalité de l'intégration économique maghrébine par rapport à ce qui a été accompli au moyen du potentiel et des ressources disponibles qui permettront l'intégration économique dans la région et réduiront les obstacles qui empêchent la réalisation de ce grand édifice. L'étude examine également le coût économique du non achèvement de l'intégration économique maghrébine. L’étude affirme finalement que malgré les possibilités disponibles, le résultat de 27 ans de réalisations reste insuffisant et très loin des ambitions des peuples de la région en plus, la non- construction de cette union a engendré une perte de 3 points en taux supplémentaires du PIB par an.

Mots-clés: Intégration économique, Union du Maghreb.

مقدمة:

إن استقراء الواقع السياسي والأمني والإقتصادي للمنطقة المغاربية والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، ومبادرات الشراكة الإقليمية الدولية و تأثيرات العولمة على شروط التبادل الدولي والمنافسة غير العادلة، تبين بوضوح أن ملف التكامل الإقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب إعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة، ولا يمكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه، وقد أكدت الكثير من الدراسات أن تكلفة اللامغرب ستكون باهظة على كل المستويات الاقتصادية السياسية والإجتماعية، فلماذا هذا التأخير في الإنجاز؟

يتفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي لإتحاد المغرب العربي يعتبر مناسبا لتفعيل التكامل الإقتصادي بين هذه الدول وأن الإتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة تناولت مختلف جوانب التكامل وأهدافه، لكن تنفيذ قراراته ووضعها موضع التطبيق يحتاج إلى إزالة مجموعة من العراقيل التي تركت المشروع في سباته العميق، وتجيب هذه الورقة البحثية عن الأسئلة التالية:

ما هي مقومات التكامل الإقتصادي المغاربي؟ وما هي أسباب الإخفاق؟ وما تكلفة عدم إنجازه؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدت الدراسة ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: مقومات بناء التكامل الإقتصادي المغاربي.

المحور الثاني: حصيلة الإنجازات وعناصر الإخفاق.

المحور الثالث: السيناريوهات المحتملة وتكلفة اللامغرب.

أولا: مقومات بناء التكامل الإقتصادي المغاربي:

تمتلك دول المغرب العربي من المقومات الإقتصادية ما يجعلها قوة إقتصادية معتبرة ومؤثرة دوليا، ومن المقومات الطبيعية والبشرية والرصيد الحضاري ما يمكنها من تجاوز وضع التفكك والتجزئة الحالي، والدفع بها قدما نحو بناء كتلة إقتصادية متكاملة.

1-1-المقومات الثقافية والتاريخية : على الرغم من تعدد الحضارات على المنطقة المغاربية إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دول المنطقة، والإسلام هو الدين المتبع، فغالبية السكان هم مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، والثقافة السائدة هي

الثقافة الإسلامية يضاف إلى هذا التجانس الثقافي، وجود التاريخ المشترك الذي يعود إلى العصر القديم وعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة والشعور بالإنتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد لعدة قرون حتى دخول الإستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك[1].

1-2-**المقومات الطبيعية والبشرية**: تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة، وذات خصائص متجانسة، لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، تتربع المنطقة على مساحة تقدر بحوالي 6 مليون كلم^2، وتمثل 19%من مساحة إفريقيا، و42% من مساحة الوطن العربي ، وتملك واجهة بحرية مهمة على المتوسط تقدر ب 4200 كلم وأخرى على الأطلسيتقدر بحوالي 2600 كلم، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد عن 4000 كلم إنطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا [2].

يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 95 مليون نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2015 وتقدر الكثافة السكانية في المنطقة بحوالي 16 شخص لكل كلم^2 وتصل نسبة زيادة السكان في المتوسط إلى 1.7%سنويا، ولا يوجد تفاوت كبير بين الإناث والذكور في هذه الدول، ويقدر عدد السكان الأقل من 20 سنة بحوالي 50%من إجمالي عدد السكان وهذا يعني أنها مجتمعات شابة، ما يستدعي ضرورة مواجهة إحتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعليمية وإجتماعية لتكوين قوة عاملة منتجة مستقبلا.

1-**3- المقومات الإقتصادية** : تتميز المنطقة المغاربية بالتنوع في الثروات الطبيعية المتاحة، والذي إنعكس على إقتصادياتها حيث تزداد أهمية الفلاحة في المغرب والصناعات البتروكيماوية في الجزائر وليبيا وصناعة الحديد في موريتانيا، بينما تولي تونس أهمية أكثر لقطاع الخدمات.وفيمايلي الخصائص الإقتصادية لكل دولة[3]:

*__الجزائر__ : من أكبر منتجي البترول والغاز في العالم وتحتل المرتبة 15 عالميا في إنتاج البترول سنة 2013 بمعدل 1.885 مليون برميل يوميا، وتمثل الدولة الخامسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية تقدر ب 127 مليار م^{2}سنة 2013، وتتوفر الجزائر على الإحتياطي الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من غاز حجر الأردواز المعروف بالغاز غير الطبيعي والذي لم يتم إستغلاله بعد. وتعتمد في إقتصادها على تصدير البترول والغاز والصناعات البتر وكيماوية، بينما الفلاحة ترتكز أساسا على زراعة

الحمضيات والتمور والحبوب، وزيت الزيتون، وتمتلك ثروات طبيعية أخرى كالحديد، ويتواجد في مناطق عديدة منها منطقة جبيلات في الجنوب، وهي من أكبر حقول الحديد في العالم ولم يتم استغلاله بعد، كما يوجد بها الفحم واليورانيوم ومنجم للذهب في الهقار بإحتياطي قدره 58 طن وبطاقة إنتاج 2 طن سنويا .

***المغرب:** يملك المغرب 70%من إحتياطي الفوسفات العالمي ويعتمد إقتصاده أيضا على السياحة الأجنبية، وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا حيث تمكن من استقطاب أكثر من 8.11 مليون سائح سنة 2014، ونجح في إنجاز العديد من المشاريع السياحية الهائلة في كل من طنجة و الدار البيضاء، مراكش وأغادير والرباط. يعتمد الإقتصاد المغربي على تصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والنسيج إلى أوروبا، ويعتبر من أقوى منتجي الأسماك في العالم ، ويملك ثاني أقوى بورصة في أفريقيا بعد بورصة جوهانسبورغ .

***تونس:** يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة والصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية،بالإضافة إلى الصناعة الميكانيكية كقطع السيارات وأبرزها قطع سيارات مرسيدس، وتعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، وتمثل التمور ثالث صادرات تونس الفلاحية. يستحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من مجموع اليد العاملة في البلاد، ويعتبر الإقتصاد التونسي الأكثر تنافسية في المغرب العربي ويصنف بإنتظام من بين الإقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا والعالم العربي.

***ليبيا:** من أكبر منتجي النفط في العالم وتملك إحتياطي يقدر ب 41.5 مليار برميل، تراجع إنتاجها بعد ثورة فبراير 2011 وأصبحت تحتل المرتبة 27 عالميا في إنتاج النفط ، وبلغ معدل إنتاجها 0.7 مليون برميل يوميا سنة 2013، في حين كان بمعدل 1.65 مليون برميل يوميا سنة 2010.تتوفر ليبيا على إحتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بـ 1419 مليار م^3 حسب تقديرات سنة 2008 ، وتنتج سنويا 14.8 مليار م^3، وتعتمد في إقتصادها على النفط والصناعات الكيماوية، وتوجد صناعة الحديد والصلب والإسمنت ومواد البناء، وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي هناك الشعير والقمح، والتمور والزيتون،الخضروات والفواكه.

***موريتانيا:** تحتل موريتانيا المرتبة 16 عالميا والأولى عربيا في إنتاج الحديد سنة 2011 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 12 مليون طن، وتملك ثاني أغنى شواطئ العالم بالأسماك بعد اليابان، ولها إحتياطي من البترول

يقدر بـ 1.5 مليار برميل، وفيها كذلك بعض المعادن الأخرى كالنحاس والفوسفات والذهب واليورانيوم.

الملاحظ أن المنطقة المغاربية تتميز بتنوع الموارد الطبيعية، هذا التباين سيمثل عاملا مهما في إمكانية التعاون بين البلدان الخمس وتوجيهه لخدمة فكرة التكامل الإقتصادي لاسيما التكامل الأفقي.

ثانيا: حصيلة الإنجازات وعناصر الإخفاق:

رغم الإمكاميات المتاحة إلا أن مسيرة التكامل الإقتصادي المغاربي تعترضها الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية، ويبقى ما تم إنجازه ضئيل لا يتفق وتطلعات شعوب المنطقة.

2-1-حصيلة الإنجازات: إن الإنجازات المحققة حتى الآن تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية والطريق لا يزال طويل أمام الإتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق التكامل المغاربي، غير أنه لا بد من الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الإتحاد، فوجود إتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر في حد ذاته إنجازا كبيرا لمواصلة مسيرة البناء المغاربي[4]. وقد عقد مجلس وزراء الخارجية منذ إنشاء الإتحاد 33 دورة عادية كان أخرها بالرباط في 07 ماي 2015، بالإضافة إلى العديد من الإجتماعات التشاورية الإستثنائية لتنسيق المواقف والآراء. وتم خلال هذه اللقاءات إبرام العديد من الإتفاقيات ليس فقط في المجال الإقتصادي بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية ثقافية إجتماعية وأمنية[5]، وتنشر الأمانة العامة بإنتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة : كالصحة العمومية والمياه ومكافحة التصحر، الإزدواج الضريبي والصحة الحيوانية وشبكات الطرق المغاربية والمواصلات وترابط شبكات الكهرباء ...، كما إتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الإتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة لا شك أن لها انعكاس إيجابي على مسيرة التكامل المغاربي[6].

وقد تم التوقيع على إتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010، وتم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقسيم الجمركي وكذلك المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية، في حين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ. وفي إجتماعه بالرباط ديسمبر2014 أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الإقتصادي المغاربي، بإعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي إعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990[7].

وفي 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الإنطلاق الفعلية للبنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب إتفاقية راس لانوف في 10مارس 1991، وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية في إتجاه تحقيق ما تطمح إليه من إندماج إقتصادي وإجتماعي بين الدول الخمس، وذلك من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والإستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغاربي، والمساهمة في تمويل عدد من المشاريع التي تعود بالنفع على المواطن المغاربي[8].

وفيما يتعلق بالمجال الأمني فقد حضي بإهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة إستثنائية لمجلس وزراء الخارجية إنعقدت بالجزائر في 09 جويلية 2012 جاء فيها ضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية، وتم عقد 3 إجتماعات وزارية على التوالي: إجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا 24 سبتمبر 2012 ثم إجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أفريل 2013 وكان بعده إجتماع وزراء الشباب في تونس 17 ماي 2013وتوجت هذه الإجتماعات تباعا بصدور بيانات: نواقشط والرباط وتونس وشكلت في مجملها الملامح الأولية للإستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني والتي تهدف إلى تعزيز الأمن في المنطقة لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي[9].

2-2-أسباب الإخفاق: إعترضت مسيرة إتحاد المغرب العربي بعض المعوقات نتج عنها بطء في تنفيذ عدد من البرامج الإتحادية، ويمكن إجمال هذه المعوقات التي تقف عثرة في مسار البناء المغاربي فيما يلي:

المعوقات الإقتصادية:

-غياب التقارب بين السياسات الإقتصادية في الدول المغاربية: إن إختلاف السياسات الإقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء يعتبر من معوقات إقامة تكامل إقتصادي بينها، حيث إتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات إقتصادية ليبرالية في حين الجزائر وليبيا تطبق سياسات إقتصادية موجهة، قبل أن تقوم الجزائر بتحرير إقتصادها تسعينيات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي، واليوم وبعد أن عصفت رياح ثورة ليبيا بنظام العقيد معمر القذافي فإن ليبيا بلا شك ستنظم إلى ركب التوجه الليبرالي[10].

-**ضعف المبادلات التجارية:** يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب فقط بنسبة 3% من مجموع مبادلات الدول الخمس، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الإتحاد الأوروبي، حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية في المنطقة الأوروبية 60 % من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي[11].

-**التبعية الإقتصادية والتجارية للخارج:** تتميز إقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها، حيث تعتمد في صادراتها أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الإتحاد الأوروبي.

-**الحواجز الجمركية:** إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة على غرار ماهو معروف في التكتلات الإقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية.

المعوقات السياسية:

-قضية الصحراء الغربية: ظل ملف الصحراء الغربية مصدر توتر وتأزم بين المغرب والجزائر قبل قيام الإتحاد وإستمر معه خلال مسيرته إلى يومنا هذا، ومادام هذا الملف مفتوحا فإن قضية الصحراء الغربية ستبقى تعرقل مسيرة الإتحاد.

-ضعف وغياب الإرادة السياسة: إن توفر الإرادة السياسية لدى النخب المغاربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل شرط ضروري لنجاح التكامل الاقتصادي بينها، ويتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا إذا ما تعلق الأمر بقضايا حساسة كقضية الصحراء الغربية.

-قضية لوكربي: أصدر مجلس الأمن في 31 مارس 1992 قرارا بفرض حضر جوي على ليبيا، وطالبت ليبيا من الدول المغاربية عدم تطبيق قرار مجلس الأمن مستندة في ذلك إلى المادة 14 من معاهدة الإتحاد التي تنص على أن "كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأخرى" غير أن الدول المغاربية طبقت الحضر الجوي عليها، وانعكس الوضع سلبا على مسيرة البناء المغاربي إذ توقفت ليبيا عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية، وعدم إستلامها لرئاسة الإتحاد من الجزائر سنة 1995[12].

-الوضع الأمني في الجزائر: عرفت الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي أزمة سياسية حادة أدت إلى دخول البلاد في مرحلة من العنف واللإستقرار، وتفاقم الوضع أكثر سنة 1994 مما خلق

تخوفا في الدول المغاربية الأخرى خاصة تونس والمغرب من إنتقال الأزمة إليها، حيث أقدمت المغرب على فرض تأشيرة على الجزائريين في أوت 1994 للحد من تدفق الجزائريين إليها[13].

-الإتحاد المغاربي والربيع العربي: شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعا (ليبيا وتونس) وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقية دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية وذلك بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والإجتماعية[14].

المعوقات القانونية: تتمثل في[15]:

-**المعاهدة ومحتواها:** منذ دخولها حيز التنفيذ إتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثر على مسيرة الإتحاد إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته.

-إختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية: حيث يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ الإتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الإتحاد والحد من فاعليتها.

-**قاعدة الإجماع:** إن الأخذ بقاعدة الإجماع يؤثر سلبا على العمل المغاربي المشترك، إذ أن اشتراط موافقة جميع الدول على كل قرار أمر لا يتحقق دائما، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات ويفسد الكثير من المبادرات لذلك إقترحت الجزائر في مارس 2001تعديل معاهدة التأسيس وإستبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية.

ثالثا: السيناريوهات المحتملة وتكلفة اللامغرب:

3-1-السيناريوهات المحتملة: هناك ثلاث سيناريوهات محتملة فيما يخص مستقبل التكامل الإقتصادي المغاربي

السيناريو الأول (سيناريو الجمود): إستمرار الوضع الراهن وغياب التنسيق والإنسجام في السياسات المتبعة، وهذا السيناريو الأقوى إحتمالا خاصة في ظل الشراكات الأوروبية والأمريكية المطروحة أمام دول المنطقة بشكل إنفرادي.

السيناريو الثاني (سيناريو الإخفاق): حل الإتحاد وهو أمر وارد مع بقاء قضية الصحراء الغربية دون تسوية وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب.

السيناريو الثالث(سيناريو النجاح): وهو إتجاه دول المنطقة نحو التكامل والوحدة للإستفادة من مزايا التكامل الإقتصادي ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية، حيث تفيد العديد من الدراسات النظرية والميدانية أن للتكامل مزايا كثيرة،فعلى المستوى السياسي تزيد من القوة التفاوضية في المجال الدولي ويؤمن في الوقت نفسه علاقات سليمة بين الدول الأعضاء، ويزيل بؤر التوتر والصداع والخلافات الحدودية، أما على المستوى الإقتصادي فالتكامل يرفع من حجم السوق (في حالة دول المغرب العربي سيضم السوق الموحد 95 مليون مستهلك)، هذه السوق الواسعة ستخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات ستستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المكملة، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات، وبالتالي يخلق فرص عمل، إضافة إلى تكثيف حجم التجارة البينية وإستقطاب حجم أوفر من الإستثمار الأجنبي وبالتالي زيادة مستوى النمو والتشغيل.

3-2-تكلفة اللامغرب: لتوضيح تكلفة عدم إنجاز تكامل إقتصادي مغاربي من الضروري أن نؤكد أولا على التحدي الكبير الذي تواجهه الدول المغاربية والمتعلق بمستوى النمو والتشغيل، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة لإيجاد 489700 منصب شغل إضافي سنويا (180000 بالمغرب و225100 بالجزائر و84600 بتونس) وتحقيق ذلك يتطلب معدل نمو سنوي في حدود 6 % و7% وهو أعلى مما هو محقق حاليا[16]، وفيما يلي جدول يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات البطالة للدول المغاربية لسنة 2013.

جدول 01: معدلات البطالة والنمو للبلدان المغاربية سنة 2013

الوحدة: نسبة مئوية %

	معدل البطالة	معدل النمو
تونس	13.3	2.4
الجزائر	9.8	2.8
المغرب	9.2	4.6
ليبيا	19.6	-52.1
موريتانيا	31	6.7

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015.

يبدو أنه يجب تحقيق معدلات نمو أعلى 2 أو 3 نقاط أو أكثر إضافية مما هو محقق الآن لتجنب أزمات إجتماعية خطيرة (من دون الأخذ في الإعتبار حالة الإنكماش في ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية بعد الثورة في المنطقة)، من هذا الإستنتاج نستطيع أن نفهم أهمية التكامل الإقتصادي في المنطقة إذ أنه من الآثار الإيجابية المترتبة عن عملية التكامل ليس فقط الرفع من حجم التجارة البينية بل كذلك تحقيق معدلات نمو إضافية، وبالتالي فإن عدم التكامل يعد بمنزلة الخسارة وهو مايطلق عليه تكلفة اللاتكامل.

لتقدير هذه التكلفة تعتمد النماذج الإقتصادية الحسابية على عدة سيناريوهات تتعلق بطبيعة ومرحلة التكامل لذلك تختلف الإستنتاجات حول المكاسب المرتقبة وبالتالي التكلفة المحتملة. من بين الدراسات المقدمة حول الموضوع دراسة البنك العالمي التي إعتمدت على عدة فرضيات في مجال نوعية التكامل الاقتصادي مركزة على بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى، الجزائر والمغرب وتونس[17].

انطلقت الدراسة من فرضية أولى وهي إستمرار الوضع الراهن حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للفترة 2005-2015 في حدود 3 % في الجزائر و4.1 % في تونس و2.7% في المغرب، وبالأخذ في الإعتبار معدل نمو السكان بالنسبة لنفس الفترة(1.5%بالجزائر و1%في تونس و1.2%بالمغرب) سيكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 4.5% بالجزائر و5.1% بتونس و3.9% بالمغرب، وهذا هو سيناريو اللامغرب (سيناريو الجمود).

أما السيناريو الثاني الأهم فيخص إنجاز منطقة التبادل الحر مع التركيز على دور الخدمات في هذه العملية، وهو مايتطلب إرادة سياسية مشتركة تقدم على إجراء جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تمس قطاع الخدمات، وكذلك مناخ الإستثمار الذي يطرح إشكالية الحوكمة الرشيدة ودولة القانون، وإستقلال القضاء ومقاومة الفساد ونجاعة وحياد الإدارة خاصة فيما يتعلق بالمنافسة. وقد توصل البنك العالمي إلى إستنتاج لهذا السيناريو يقضي بزيادة معتبرة في معدل نمونصيب الفرد من الدخل حيث سيرتفع نصيب الفرد من الدخل في الفنرة 2015-2005مقارنة بسنة الدراسة (2004) بـ 34%في الجزائر و 27% في تونس24%في المغرب .وهكذايصبح المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الدخل 6.4% في الجزائر(3.4نقاط إضافية)و 6.5% في تونس(2.4 نقطة إضافية)و% 5.4 في المغرب(2.7نقطة إضافية).

تتمثل تكلفة اللامغرب في ضياع 3 نقاط إضافية كمعدل في تحسين نصيب الفرد من الدخل خلال العشرية2005 -2015 وإفترضت الدراسة أن معدل نمو السكان المرتقب سيكون مستقرا، وبالتالي ستكون تكلفة اللامغرب قياسا إلى معدل نمو الناتج المحلي بين 2005 و 2015كذلك بـ 3نقاط كمعدل، حيث سيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5%بتونس و % 6.6بالمغرب و 7.9%بالجزائر.

الخاتمة:

تملك الدول المغاربية رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا إلا أن نجاح التكامل الإقتصادي بينها يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، وإعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة والعمل معا لمواجهة التحديات الإقتصادية والأمنية المشتركة، خاصة في ظل التحولات الجديدة التي لحقت بالمنطقة وما زالت تلحق بها.

إن التكامل الإقتصادي سيخفف من حدة المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة والتي تتراوح ما بين إنخفاض في مستوى معيشة عدد كبير من السكان، وإنخفاض مستوى التعليم، وقلة إستخدام التكنولوجيا، وضغوط ناجمة عن البطالة، هذه الأخيرة التي كانت أهم أسباب ثورات الربيع العربي، لذلك فإن الواقع بهذا الشكل يدفع إلى التأمل والبحث عن السبل والآليات الكفيلة بتفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي تحقيقا للأهداف والطموحات التي عبرت عنها معاهدة مراكش.

إن الشعوب المغاربية التي إنتظرت أكثر من ربع قرن لرؤية إتحاد مغاربي متكامل سياسيا وإقتصاديا يمكنها أن تنتظر المغرب السياسي لربع قرن أخر، لكنها لا تستطيع أن تنتظر المغرب الإقتصادي الموحد أكثر من ذلك لأنه أصبح ضرورة مستعجلة.

الهوامش:

[1]عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين: المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، الرياض، 1428هـ، ص379.

للمزيد عن تاريخ المنطقة أنظر: صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية،1993.

[2]صبيحة بخوش: إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2011، الطبعة الأولى، ص 77.

[3] نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، 2015. وموسوعة ويكيبيديا الحرة على الموقع:
http://ar.wikipedia.org. (تاريخ الزيارة:15-02-2016)

[4]تشتغل مؤسسات الإتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينيات من أمانة عامة بالرباط، مجلس شورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا، وجامعة مغاربية وأكاديمية مغاربية للعلوم بطرابلس.

[5]لم تدخل كل الإتفاقيات المبرمة حيز التنفيذ، عدد منها فقط طبق على أرض الواقع وهي التي نحن بصدد الحديث عنها في حصيلة الإنجازات.

[6]عبد القادر ولد محمد: كيف نحقق التكامل والإندماج المغاربي؟ الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي، الندوة السادسة: المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، مركز جامعة الدول العربية،31 ماي 2007، ص44.

[7]الحبيب بن يحي، الأمين العام لإتحاد المغرب العربي: طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، حوار للوطن على الموقع: http: //www. Elwatannews.com /news / details / 83605 تاريخ الزيارة: (19-02-2016)

[8]يقدر رأس مال البنك ب 150 مليون دولار، وتم إختيار تونس مقرا له.

وللمزيد عن ظروف إنطلاق البنك أنظر: إشارة إنطلاق المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة على الموقع:
tn.http: // www.watania 1 (تاريخ الزيارة 20-02-2016)

الحبيب بن يحي، مرجع سابق.[9]

[10]enjeux de l'intégration maghrébine « le cout du non maghreb», Direction des études et des prévision financières ,royamme du maroc.ministères de l'économie et des finances, october 2008. p.8.

[11]محمد بوبوش: التكامل المغاربي المعوقات والأفاق، ندوة: صعوبات وآفاق تفعيل إتحاد المغرب العربي، وجدة جامعة محمد الأول كلية الحقوق، 16و17 أفريل 2009، ص205.

[12]لعجال أعجال محمد لمين: معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 09، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ديسمبر 2009، ص91.

صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص 372-373.[13]

[14] عن تأثير الربيع العربي على الدول المغاربية أنظر:

ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 29فيفري 2013.

لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص92-93.[15]

[16]عزام محجوب: التكلفة الإقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، تكلفة عدم إنجاز مشروع الإتحاد المغاربي، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص38.

[17] المرجع نفسه، ص ص. 40-41.